جمهورية مصر العربية

معهد التخطيط القومى

مذكرة خارجية رقم (١٤٦٥)

دراسة تحليلية للموارد الأرضية والزراعية فى جمهورية مصر العربية

بحث التوطن الصناعى فى مصر حتى عام ٢٠٠٠

اعداد

دكتور/ عماد محمد مصطفى

ابريل ١٩٨٨

القاهرة

طريق صلاح سالم مدينة نصر

بسم الله الرحمن الرحيم

المحتويات

تقديم :

١ ـ الموارد الارضية الزراعية :

تمهيد :

١ ـ ١ مساحه الاراضى المزروعه فى جمهورية مصر العربية طبقا لدرجة خصوبتها .

١ ـ ٢ انجازات استصلاح الاراضى خلال الفترة ١٩٥٢ ـ ١٩٧٨ .

١ ـ ٣ التوزيع الجغرافى للاراضى المستصلحه فى جمهورية مصر العربية .

١ ـ ٢ ـ ٣ المساحات التى تم استصلاحها خلال خطة التوسع الزراعى الافقى الجارى تنفيذها على مياة الصرف .

١ ـ ٣ ـ ٢ المساحات التى تم استصلاحها على المياة الجوفيه والامطار بالمناطق الصحراويه .

٢ ـ التوزيع الاقليمى للموارد الزراعية (مساحه ـ أنتاج) فى ج . م . ع (على مستوى المحافظات) .

تمهيد :

٢ ـ ١ تطور المساحه المزروعه والانتاج لبعض محاصيل الحبوب الشتوية فى بعض محافظات ج . م . ع .

٢ ـ ٢ تطور المساحه المزروعة والانتاج لبعض محاصيل الحبوب الصيفيه فى بعض محافظات ج . م . ع .

تابـــع المحتويـــات

٢ـ٣	تطور المساحه المزروعه والانتاج لبعض أنواع الخضـــر فى بعض محافظـــات جمهورية مصر العربيـــه .
٢ـ٤	تطور المساحة المزروعه والانتاج لبعض أنواع الخضر فى بعض محافظـــات جمهورية مصـــر العربيـــه .
٢ـ٥	تطور المساحه المزروعه والانتاج لبعض أنواع المحاصيـــل المتنوعـــه فـــى محافظات جمهورية مصر العربيه .
٣	الخلاصـــــه .
٤	المراجـــــع .

تقديـــــم

تعتبر هذه الورقه البحثيه هى الورقة الثانيه فى سلسلة الباحث ضمن الاطار العـــام لبحث التوطن الصناعى فى مصر عام ٢٠٠٠ ولقد صدرت الورقة البحثيه رقم (٣٥) والخاصة (دراسة تحليليه للموارد المائيه فى جمهورية مصر العربية) والتى كانت تهدف الـــى دراسة كافه مصادر الموارد المائيه المتاحه والمرتقبه فى جمهورية مصر العربية بهدف تخصيصها وتوزيعها توزيعا أمثل بين الاستخدامات البديله ووضع ترتيب زمنى ومكانـــى لتعاقب استخدام هذا العنصر الهام للحصول على اقصى مايمكن من اشباع فى ظل كميتـــه المحدوده ، وبصفه عامه فان تقرير استخدام أى البدائل لهذا المورد المتدفق يتوقف على المعيار الاقتصادى لاستخدام هذه الكميه من المياه والذى يتمثل أساسا فى المقارنه بالعائد من استخدام الوحده المائيه فى الاستخدامات البديله أعتمادا فى ذلك على معيار التكلفـــه والعائد لكل بديل من هذه البدائل ، كما استهدفت هذه الدراسة ايضا التوزيـــع الاقليمى للموارد المائيه وتطورها على مستوى المحافظات وكذا التعرف على مصـــادر الفقـــد فى أستخدام الموارد المائيه وتقديرها .

وتأتى الدراسه الحاليه كورقة عمل مكمله للورقه البحثيه السابقه بغية التعرف علـــى الموارد الأرضيه والزراعيه فى جمهوريه مصر العربيه كما وتهدف هذه الدراسه الى معرفة التوزيع الاقليمى للموارد الزراعيه من حيث المساحه والانتاج على مستوى المحافظـــات وللمحروات والمحاصيل المختلفه فى فتره زمنيه مـن عام (١٩٧٦ ـ ١٩٨٣) .

ولا شك أن تكامل كافة الموارد سواء المائيه أو الأرضيه أو الزراعيه وتنسيق أستخدامهـــم أقليميا مستفيدين من الميزه النسبيه لكل من هذه الموارد على حدى شيئ علـــى جانب كبير مـن الأهميه مما أوجب دراسة كل مورد منهم على حدى بهدف تعاونهـــم

مـــع كافةالموارد الاخـــرى المزمع دراستها داخل الاطار العام لهذا البحث ككـــــل وذلك لخـــدمة التوطن الصناعى الحقيقى والقائـــم على التكامل مع كافـة المدخـــلات المطلوبـــة لـــــه .

الباحـــــث

١ - الموارد الارضيه الزراعيه

تتسم الموارد الارضيه فى جمهورية مصر العربية بظاهرة فريده الا وهى ندرتها على الرغم من اتساع مساحة جمهورية مصر العربية وانحسارها فى شريط ضيق حول الوادى ويعتبر عنصرى الارض والماء من أهم العناصر اللازمة فى العصر الحديث للحصول على الانتاج الزراعى ، وذلك لامكانه الحد من تأثير ندره عنصر العمل لامكان الاعتماد على عمليات الميكنه المتكامله ، ويمثل الانتاج الزراعى فى جمهورية مصر العربيه أكثر من ٣٤٪ من الدخل القومى المصرى ولكنه يعتبر ايضا العامل المؤثر الاول على الظروف الاجتماعيه والاقتصاديه لجمهرة المستهلكين ، كما ويمثل عصب الامداد الغذائى اللازم سواء كان ذلك بالاستهلاك المباشر أو بالتصنيع للاستهلاك المحلى أو للتصدير . وبالنظر الى عملية استصلاح الاراضى فى جمهورية مصر العربية فأننا نجد أنها سارت بطيئه متعثره فى كثير من الاحيان وساعدت الظروف السياسيه والاقتصاديه التى مرت بها البلاد ابان حرب ١٩٦٧ على تقلص مشروعات استصلاح الاراضى بل وادت الى توقفها خلال الفتره من عام ١٩٧٢ وحتى عام ١٩٧٨ وذلك بأستثناء بعض الاستكمالات المحدوده الاثر على الرقعه الزراعيه بعد أن كان العمل فى هذه المشروعات قد قطع شوطا من حيث زيادة الرقعه الصالحه للزراعه ولقد بلغ ماتم استصلاحه خلال الفتره من عام ١٩٥٤ وحتى عام ١٩٧٣ نحو ٩١٤٠٠٠ الف فدان ، ومن خلال التوسع الافقى يتم اضافة طاقات انتاجيه جديده وزيادة الرقعه المنزرعه ولذلك كان الاتجاه الى التوسع الافقى ضروره حتميه لدعم قدرة القطاع الزراعى للوفاء بالتزاماته فى توفير الغذاء من كافة السلع الزراعيه عدا القمح واتاحة فائض للتصدير يمكن عن طريقه تسديد استيراد العجز فى أنتاج القمح من الخارج. كذا فيان هذه السياسه تؤدى ولا شك الى افساح المجال لتخفيف التكدس السكانى فى الرقعه المحدده المأهوله حاليا بأعادة توزيع الكثافه السكانيه على مناطق التوسع الجديده ،

ولقد وضعت الخطة بناء على تقدير بيانات موارد المياه المتاحه حتى عام ٢٠٠٠ سياسة التوسع الافقى واستصلاح الاراضى خلال السنوات الباقيه حتى نهاية القرن فى مساحة ٢٫٨ مليون فدان على أساس استخدام مقننات مائية مناسبة لطبيعة التربة ونظام الرى وموزعة على النحو التالى شبه جزيرة سيناء ٧٣٥ ألف فدان شرق الدلتا ٨١٣٫٥ الف فدان ، وسط الدلتا ١٦٨٫٤ ألف فدان ، غرب الدلتا ٣٧٥ ألف فدان ، مصر الوسطى ١١٩٫٧ ألف فدان ، مصر العليا ١٥٨٫٥ ألف فدان ، الصحراء الغربيه ٤٤٨ الف فدان وقد روعى فى اختيار هذه المساحات اولوية الاراضى الصحراويه التى يمكن تدبير مصادر المياه الجوفية لها ، مع الاخذ فى الاعتبار امكانية تطبيق نظم الرى الحديثه كالرى بالرش والتنقيط وتلافى مشاكل الصرف فى هذه المساحات الا أنه تجدر الاشارة الا أن دراسات حصر الاراضى بالجمهورية أظهرت أن المنافع العامة تشغل مساحه ٦٤٩٥١٥ فدان تشمل مبانى المحافظات والمدن والقرى والطرق والترع والمصارف وذلك حتى عام ١٩٧٣ ، وعجل من ظهور وتفاقم مشكلة الاراضى الزراعية والزحف العمرانى عليها توافر السيولة النقدية سواء مع العمالة المصرية بالدول العربية أو تنفيذ مشاريع الانفتاح الاستثمارى وارتفاع الدخول حدث أن الزحف بلغ حوالى ٥٠ ألف فدان كل عام أى حوالى ٦٠٠ ألف فدان جديدة تساوى المساحة المستغله بالمنافع بالاضافة الى مشاكل التجريف وما استتبعه من استنزاف لاجود الاراضى الزراعية ومن ثم صدرت القوانين التى أكدت على وقف تجريف الارض ، وباجراء مقارنة بسيطه بين مساحة الاراضى المزروعه فى عامى ١٩٠٧م ، ١٩٧٨م تبين أن هناك زيادة فى المساحة مقدارها حوالى نصف مليون فدان ، أى بمتوسط زيادة سنوى مقداره حوالى سبعة الاف فدان ، ومن ناحية أخرى تبين المقارنه بين مجموع مساحات الحيازات الزراعية فى عام ١٩٦١م والبالغ حوالى ٦٢٢٫٢ مليون فدان ومجموعها فى عام ١٩٧٥م حوالى ٨٩٠٫٥ مليون فدان أن الفترة بين العامين المذكورين شهدت نقصا فى مجموع مساحات الحيازات الزراعيه مقدارها حوالى ٣٣٣ ألف فدان بمتوسط سنوى قدره حوالى ٢٣٫٨ الف فدان ، ومن ثم فان متوسط نصيب الفرد من

الارض الزراعية أخذ فى التناقص التدريجى حتى بلغ حوالى ١٣ ومن الفدان واذا ما استمر الحال على ماهو عليه فانه من المتوقع أن يصل الى ٠٧ر من الفدان فى عام ٢٠٠٠ بعد أن كان حوالى نصف فدان فى عام ١٩٠٧٠

ويزداد سكان جمهورية مصر العربية بما يقرب من المليون نسمه سنويا حتى بلغ تعداد سكان مصر حاليا حوالى ٤٨ مليون نسمة فى حين تنكمش مساحة الارض الزراعيه بزحف العمران والمدن على الحقول فى حين لم يواجه التوسع الزراعى الافقى برغم استصلاح مايقرب من ٣ر٩ الف فدان تقريبا هاتين الظاهرتين٠ كما تواجه حوالى ٥٠٪ من الاراضى الزراعية القديمة خطر تدهور التربة سواء كان بالملوحه والقلويه نتيجة ارتفاع منسوب الماء الارضى فيه للاسراف فى استخدام مياه الرى حيث بلغ منسوب الماء الارضى فى بعض المناطق قراية ٣٠سم من سطح التربة مما كان له بالغ الاثر على درجة خصوبة التربة ٠ من كل ذلك ونتيجة للانخفاض المتتالى فى متوسط نصيب الفرد من الارض الزراعية والذى يقرب حاليا من ١٣ ومن الفدان طبقا لاحدث الاحصائيات برزت قضية التوسع الافقى الجاد كضرورة لامناص منها للوفاء بقدرة قطاع الزراعة على مجابهة المتطلبات المتزايده منه٠ وتم بالفعل وضع خطة يتم تنفيذها حاليا لاستصلاح واستزراع ٨ر٢ مليون فدان خلال خمسة عشر عاما ٠ هذا من ناحيه ومن الناحية الاخرى لابد من الانتباه ايضا الى التوسع الرأسى عن طريق تحسين التربة ورفع انتاجيتها بمشروعات الصرف الزراعى وكذلك التسميد الصحيح واثره على انتاجية المحاصيل وكذلك ترشيد استخدام مياه الرى وذلك لمقابلة خطة التوسع الزراعى الافقى ومايلزمها من مياه ٠

١ــ١ مساحة الاراضى المزروعة فى جمهورية مصر العربية طبقا لدرجة خصوبتها ٠

يعتبر الحصر التصنيفى للاراضى المصريه من أهم المشروعات الزراعية التى التى بدأت وزارة الزراعة فى تنفيذها منذ عام ١٩٥٥ لكى تسير سياسة التوسع الزراعى

الرأسى والافقى على أساس علمى سليم وقد بدأ العمل بدراسة اراضى الهيئات والمزارع الحكومية ومناطق التوسع العاجل وفى عام ١٩٥٨ ابدأت دراسة الحصر التصنيفى للزمام المزروع بالجمهورية بمقتضى خطة يتم على أساسها دراسة الاراضى المزروعة بمعدل حوالى ٦٠٠ الف فدان سنويا بالاضافة الى دراسة مصادر مياه الرى المختلفة وتقدير صلاحيتها لرى الانواع المختلفة من الاراضى وخلال الفترة من ١٩٦٠ ـ ١٩٦٤ تم الحصر التصنيفى لمساحة ١٤ مليون فدان بالاراضى الصحراوية المتاخمة للدلتا والوادى وتهدف دراسات حصر وتصنيف الاراضى الى دراسة صفات الاراضى الطبيعيه والكيماويه وتقسيمها الى انواع مختلفة وتوضيحها على خرائط مناسبة لخدمة الاغراض التاليه :ـ

تحديد الاراضى الخصبه لامكان العمل على صيانتها والمحافظة عليها وتحديد الاراضى غير الخصبه التى اصابها التدهور مع بيان سبب تدهورها وتقرير أنسب أساليب التحسين لرفع انتاجيتها وكذا تحديد انسب طرق الخدمه الزراعية اللازمة لكل نوع من الاراضى مع تحديد أنواع المحاصيل الزراعية المناسبة لكل نوع من الاراضى والاستفاده ايضا من دراسة خواص وصفات أنواع الاراضى المختلفة وضع اولويات مشروعات تحسين الاراضى والمساهمة فى تحديد المقننات المائية المناسبة وابعاد شبكة الصرف الحقلى ولقد قسمت الاراضى طبقا للانتاجية وتركيب التربة ودرجة ملوحة وقلوية التربة الى ست درجات تشمل الاربع الاولى منها الاراضى المزروعة وتشمل الدرجة الخامسة الاراضى غير المزروعة سواء كانت صالحة للزراعة أو مغمورة بالمياه، أما الدرجة السادسة فتشمل اراضى المنافع العامة والاراضى غير الصالحة ولقد أسفر الحصر عن نتائج بالغة الاهميه للفنيين والمخططين أظهرت ولاول مرة فى مصر توزيع الاراضى الزراعية حسب قدرتها الانتاجية على النحو التالى :ـ

جدول رقم (١) حصر وتصنيف الاراضى المنزرعة فى جمهورية مصر العربية
تبعا لدرجة خصوبتها فى عام ١٩٧٣.

الدرجة / البيان	الاولى	الثانية	الثالثة	الرابعة	جملة المزروع	الخامسة		السادسة		الجملة
						بور	بور مغمور	لا تصلح	منافع عامة	
المساحة بالالف فدان	٣٦٠	٢٦٢٣	٢٢٩٢	٥١٩	٥٨٨٣	١٠٦٠	٥٦٦	٥٧	٧١٨	٨٢٨٥
النسبة المئوية %	٤ر٣	٣١ر٨	٢٧ر٧	٦ر٢	٧١	١٢ر٨	٦ر٨	١ر	٨ر٧	١٠٠

المصدر: وزارة الزراعة . قسم اقتصاديات الانتاج الزراعى بيانات منشوره.

من تلك النتائج السابقة أمكن وضع أولويات استصلاح الاراضى الجديده حسب درجة صلاحيتها للاستزراع مع وضع أساليب الاستزراع اللازمة لكل نوع من الاراضى الطبيعية والكيماوية الموضحة على خرائط تقسيم الاراضى وبذلك أمكن استصلاح غالبية أراضى الدرجة الاولى والثانية والثالثة فى الوقت المناسب بتكاليف اقتصادية والبالغ مساحتها حوالى ١ر٣٠٠ر٠٠٠ فدان. أما أراضى الدرجة الرابعة والخامسة فتحتاج الى دراسات تفصيلية لامكان وضع الحلول المناسبة لاستصلاحها واستغلالها على أحدث الاساليب العملية . وتتم حاليا دراسات متطورة بالاستعانة بالخرائط الجويه الحديثة التى تنتجها الاقمار الصناعية حتى يمكن انجاز هذا العمل فى أقل مده وبأقل التكاليف وهذا مايقوم به معهد بحوث الاراضى حاليا وباقى الاجهزة المعاونه بوزارة الزراعة وهدف الخطة القومية الحالية فى دراسات الاراضى هى الحصول على

خريطة قومية للموارد الارضية المصرية .

لقد تعرضت أراضى جمهورية مصر العربية لمشاكل عديده وانتشرت بها حالات الملوحة والقلوية وسوء بناء التربة والتى كان من الاسباب الرئيسية لها ارتفاع مستوى الماء بالارض وازدياد الملوحة مما عجل بتدهور انتاجية تلك الاراضى ولقد أوضحت النتائج السابقة للحصر التصنيفى للاراضى أن نسبة مساحة أراضى الدرجتين الثالثة والرابعة بلغت حوالى ٥٠٪ من جملة الاراضى المزروعة بأراضى الجمهورية ولذلك فأن التركيز والنهوض بعمليات تحسين التربة ورفع انتاجيتها لايقل أهمية بل ويفوق عمليات استصلاح الاراضى الجديدة وأن وجود ٥٠٪ من المساحات المنزرعة فى الاراضى القديمة متدهوره يحتم وبأسرع مايمكن تحسينها ورفع انتاجيتها بعمليات التحسين على أسس علميه سليمه تمكن من زيادة غلة الفدان بنسبة تتراوح مابين ١٠٠٪ ، ١٥٠٪ وبالتالى مضاعفة الارض المنزرعة من الدرجتين الثالثة والرابعة التى تبلغ مساحتها حوالى ٢٫٥ مليون فدان الى خمسة ملايين فدان ، ولذا فقد راعت الخطة القومية فى بداية عام ١٩٨٥ العمل على مضاعفة مساحات الاراضى التى يجرى بها التحسين وذلك برفع هذه المساحة من ٢٠٠ ألف فدان سنويا الى ٤٠٠ ألف فدان فى العام وذلك بتطوير معدلات الاداء والتنفيذ والادارة الحديثة والمتابعة المستمرة كما ستجرى عمليات تحسين التربة بمناطق زراعة القصب بالوجه القبلى حيث ثبت أن هناك تدهور فى مناطق زراعته بمحافظات المنيا وقنا وأسوان .

١ـ٢ انجازات استصلاح الاراضى خلال الفترة ١٩٥٢ ـ ١٩٧٨ .

باستعراض الرقعة الارضية المستصلحة فى جمهورية مصر العربية خلال الفتره ١٩٥٢ ـ ١٩٧٨ وجد أنها قد بلغت نحو ٩١٢ ألف فدان ، واذا ماتستقطع من هذه

المساحة حوالى ١٣٧ الف فدان بواقع ١٥٪ بمثابة منافع عامة تصبح المساحه القابلـــه للاستزراع حوالى ٧٧٥ الف فدان .

١ـ٣ التوزيع الجغرافى للاراضى المستصلحه فى جمهورية مصر العربية .

ويبين الجدول رقم (٢) التوزيع الجغرافى للمساحات المستصلحة فى مختلـف محافظات جمهورية مصر العربية خلال الفترة من ٦٠/٦١ الـى ١٩٧٨ ، هذا وتعد محافظـة البحيرة هى المحافظة ذات النصيب الاكبر من حيث المساحات المستصلحة بهـا حيث بلغت نحو ٣٥٧ ألف فدان تمثل حوالى ١٥ر٣٩٪ من أجمالى الرقعة المستصلحـه فى الجمهورية ، تليها فى ذلك محافظة كفر الشيخ حيث تم استصلاح حوالى ١٥٠ر٠ ألف فدان بواقع ٤٥ر١٦٪ من اجمالى الرقعه المستصلحة أما أقل المحافظات من حيث نصيبها من الاراضى المستصلحة فقد كانت محافظة السويس حيث لم يتم بها سوى استصلاح ٣٠٠ ألف فدان تمت بأكملها قبل مرحلة التخطيط وهى تمثل نسبة ٠٣ر٠٪ من أجمالى الرقعـة المستصلحة فى الجمهورية وتماثل محافظة القليوبيه محافظة السويس من حيث ضآلـة الرقعة المستصلحه بها حيث بلغت حوالى ٥٠٠ فدان بواقع ٠٥٥ر٠٪ من أجمالى الرقعـه المستصلحه فى الجمهورية ، وقد تم استصلاحها ايضا قبل مرحلة التخطيط . هذا وقـد بلغت مساحة الاستزراع والتى كانت تتولى ادارتها حتى عام ١٩٧٥ مؤسسة استغـلال وتنمية الاراضى المستصلحة نحو ١٨٧ر١٨٥[1] ألف فدان موزعة على المناطق الاداريـه وقطاعاتها المختلفة التالية :ـ

- منطقة وسط الدلتـا : ومساحة الاراضى التى تشرف عليها نحو ٣٦٨ر١٧٣ فـدان تضم قطاعات صان الحجر والحامول والمنصورة والزاوية .

---

(١) وزارة الزراعة واستصلاح الاراضى ، سجلات قسم التخطيط والمتابعـه .

جدول رقم (٢:) برنامج المساحات المستصلحة بالاف فدان حتي نهاية ١٩٧٨ موزعة علي المحافظات المختلفة بالجمهورية طبقا للطريقة الاروائية ونوعية التربة

المحافظة والمنطقة	نوع مستصلح التربة قبل الخطة	المساحة المستصلحة خلال الخطة الخمسية الاولى ٦١/٦٠	٦٢/٦١	٦٣/٦٢	٦٤/٦٣	٦٥/٦٤ جملة	المساحة المستصلحة خلال الخطة الخمسية الثانية ٦٦/٦٥	٦٧/٦٦	٦٨/٦٧	٦٩/٦٨	٧٠/٦٩ جملة	٧١/٧٠	الجملة عام ١٩٧٨	٪
اولا : اراضي تروي علي مياه النيل														
محافظة الاسماعيلية :														
المنايين	رملية	٤ر	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	٤ر	
الفروان	رملية	–	–	–	١	٤	٥	–	–	–	–	–	٥ر٠	
الملاث	رملية	–	–	–	–	–	–	–	–	٥ر	٥ر	١٤ر٠	١٩ر٠	
شرق القناة		–	–	–	٢	–	٢	–	–	–	–	–	٢ر٠	
جملة		٤ر	–	–	٣	٤	٧	–	–	٥ر	٥ر	١٤ر٠	٣٠ر٤	٣٣ر٣٪
محافظة السويس :														
السويس	رملية	٣ر	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	٣ر	٠٣ر٪
محافظة الشرقية :														
بحر البقر	طينية ملحية	–	٣ر١	٥ر٤	٧	٤ر٥	١٧ر٣	–	–	–	–	–	١٧ر٣	
انشاص	رملية	–	٥ر١	–	–	–	١ر٥	–	–	–	–	–	١ر٥	
القصبر ، وبركة صان	طينية ملحية	١٠ر٢	٥ر١	٦ر٢	٤ر٥	–	١٣ر١	–	–	–	٧ر٠	–	٣٠ر٢	
جملة		١٠ر٢	٥ر١	٩	٩ر٩	٧	٣١ر٩	٤ر٥	–	–	٧ر٠	–	٤٩ر١	٣٨ر٥٪
محافظة الدقهلية :														
السرد والستاموني	طينية ملحية	٨ر٢	–	–	–	–	٨ر٢	–	–	–	–	–	٨ر٢	
ابو الاخضر	طينية ملحية	–	–	٧ر١	٣ر٣	–	٥ر٠	–	–	–	–	–	٥ر٠	
جملة		٨ر٢	–	٧ر١	٣ر٣	–	١٣ر٢	–	–	–	–	–	١٣ر٢	١٤٣ر١٪
محافظة القليوبية														
الجبل الاصفر	رملية	–	٥ر	–	–	–	–	–	–	–	–	–	٥ر	٠٥٥ر٪

تابع جدول رقم (٢)

المحافظة والمنطقة	نوع التربة	مستصلح قبل الخطة	المساحة المستصلحة خلال الخطة الخمسية الاولى ٦١/٦٠	٦٢/٦١	٦٣/٦٢	٦٤/٦٣	٦٥/٦٤	الجملة	المساحة المستصلحة خلال الخطة الخمسية الثانية ٦٦/٦٥	٦٧/٦٦	٦٨/٦٧	٦٩/٦٨	٧٠/٦٩	جملة ٧١/٧٠	الجملة عام ١٩٧٨	٪
محافظة كفر الشيخ																
شالما وميت يزيد	طينية ملحية	٥ر٢	٢	٧ر٥	٠ر٢	٧ر٢	—	١٢ر٤	—	—	—	—	—	—	١٤ر٩	
الحامول وشبرة وغرب المنصورة	طينية ملحية	—	—	٠ر١٢	٦ر١٢	—	٠ر١٣	٦ر٣٧	٤	٤	٢	١٢	—	٢٢	٦ر٥٩	
حفير شهاب الدين والامتداد	طينية ملحية	—	—	—	٩	٠ر٣١	١٥٠	٠ر٥٥	—	—	—	—	—	—	٥٥	
الزاوية	طينية ملحية	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	٧	٧	١٤	٧	٠ر٣١٠
جملة		٥ر٢	٢	٧ر١٧	٦ر٢٣	٧ر٣٣	٢٨	١٠٥	٤	٤	٣٠	١٩	٧	٣٦	٧	٥ر١٥٠ ٪١٦ر٤٥
محافظة البحيرة																
ادكو وحلق الجبل	طينية ملحية	٧ر٢	—	٢	١ر٣	—	—	٥ر١	—	—	—	٢ر٦	—	٢ر٦	—	٤ر١٠
البوصيلي	رملية	٨ر	—	٦ر	—	—	—	٦ر	—	—	—	—	—	—	—	٤ر١
	طينية ملحية	—	—	—	٣	٢ر٤	—	٥ر٤	—	—	—	—	—	—	—	٤ر٥
شرق الدوبارية	طينية ملحية	—	—	—	—	٥	٩	١٤	٦	٢ر٥	٢	—	—	٥ر١٠	—	٥ر٢٤
غرب الدوبارية	جيرية	—	—	—	—	—	—	—	—	—	٣٠	٥ر١١	—	٥ر٤١	—	٥ر٤١
القطاع الشمالي	جيرية	٠ر٣	٣ر١٢	٢ر١	٢٢	٨ر٧	٣ر٤٦	—	—	—	—	—	—	—	—	٣ر٤٩
القطاع الجنوبي	رملية	٠ر١٨	—	٩ر٢٢	١٨	٠ر٣٥	٩ر٧٥	٦ر٥	—	—	—	—	—	٥ر٦	—	٥ر٩٩
الحاجر	رملية	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	٥	٦	١١	—	١١
المزرعة الالية وامتداها	جيرية	—	—	—	—	—	—	—	١ر٠	١٦٠	—	—	—	١٧	—	١٥
ابيس	طينية ملحية	١٧ر٢	—	٠ر٥	٨ر٥	١	—	١١ر٨	—	—	—	—	—	—	—	٢٩
مريوط والامتداد	طينية جيرية	—	—	—	—	٣ر٥	٤ر٦	١ر٨	٩ر١٥	٨	—	—	—	٥٩ر٩	—	٦٨
جملة		٧ر٤١	٣ر٠	٩ر١٩	٣٦	١ر٥١	٤ر٥٦	٢ر١٦٧	٥ر٦٤	٥ر٢٦	٣٢	١ر١٩	٦	١ر١٤٨	—	٣٥٧ ٪١٥ر٣٩